



البيان الاولي

فنيا ان الانتخابات اديرت بشكل جيد على الرغم من النقص الشديد في الاطار القانوني

عمان, 25 يناير- كانون الثاني - 2013

الملخص

- تم تنظيم وادارة الانتخابات البرلمانية في ٢٣ يناير باسلوب شفاف و ذو مصداقية . يوم الانتخاب كان هادئا و سلميا بالرغم من حوادث العنف المحلي المتقطع .عملية الاقتراع و الفرز و تبويب النتائج تمت ادارتها بشكل جيد و الهيئة المستقلة للانتخابات اعلنت عن نسبة حضور ٥٦.٧ بالمئة من الناخبين.
- بالرغم من وجود بعض مواطن الخلل التقنية، فان عمليات الاقتراع و الفرز و تبويب النتائج قيمت ايجابيا من قبل المراقبين في مراكز الاقتراع. كذلك لوحظ ان الاجراءات تم اتباعها بشكل كبير في مراكز الاقتراع بوجود وكلاء و مراقبين محليين ساهموا بشمولية و شفافية العملية الانتخابية و في مخالقات لقوانين الحملات الانتخابية فقد لاحظ مراقبوا بعثة الاتحاد الاوربي أنشطة حملات دعائية و مواد على نطاق واسع في محيط مراكز الاقتراع.
- ان الهيئة المستقلة للانتخابات التي انشأت حديثا قد بذلت جهودا ذات اهمية لأتقان مهمتها باسلوب شفاف و نزيه. التحضيرات الفنية انجزت بفاعلية ضمن الموعد القانوني و العملي المحدد و في جهود للتغلب على اوجه القصور و الثغرات في قانون الانتخاب ،اصدرت الهيئة عددا كبيرا من التعليمات التنفيذية الخاصة تنظم و تترجم جوانب العملية الانتخابية و التي تنظم عادة في القانون.
- ان الاطار القانوني بصورة عامة يتوافق مع الالتزامات الدولية و الاقليمية و الالتزامات التي تعهدت بها المملكة الاردنية الهاشمية و مع ذلك كان هناك فجوة كبيرة و قصور اثر على المبادئ المقبولة عالميا مثل المساواة في التصويت و عالمية الاقتراع.
- أعتماذ قانون الانتخاب الجديد من قبل التجمع الوطني يحافظ على يقين القانون و تأسيس هيئة مستقلة لادارة الانتخابات دلالة على تحسن و بداية لمزيد من الاصلاحات القانونية .
- الاطار التشريعي فيه تقصير من ناحية الاحكام الهامة في التخطيط للدوائر الانتخابية بما في ذلك الكفاءة و المعايير. حيث اعيد تطبيق تحديد الدوائر الانتخابية السابقة دون مراجعة تأثير حركة السكان و التي قوضت بشكل خطير نوعية التصويت بين الناخبين الحضريين و القرويين و خلقت فرصا غير متساوية بين المرشحين.
- حرية التجمع و حرية التعبير و الحركة هي حقوق تمتع بها المرشحون بصورة عامة خلال الحملات الانتخابية و لكن هذه الحملات لم تكن تنافسية بشكل كبير و بقيت هادئة في اجزاء كبيرة من الدولة بالرغم من وجود عدد كبير من المرشحين و القوائم المتنافسة و ذلك يعود بالدرجة الاولى الى الانتماءات القبلية و مستويات المصادر المالية غير المتساوية و عدم مشاركة بعض القوى المعارضة.
- حالات من استخدام المال السياسي مثل شراء الاصوات و محاولات التزوير التي ابلغ عنها خلال الحملات. مرشحون و اخرون محتجزون بتهم تشمل تزوير البطاقات الانتخابية او حجبها و عرض المال مقابلها و مراقبون محليون قدموا شكاوى عن تاخير اتخاذ الاجراءات من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات و التطبيق غير المتناسق للقانون.
- عملية التسجيل نتجت عن زيادة في نسبة الناخبين المسجلين بنسبة تصل الى 71 بالمئة من الناخبين المؤهلين و لكن كثافة تسجيل الناخبين بالوكالة اثرت على مصداقية عملية التسجيل و اسفرت عن الادراك العام بعدم الثقة في دقة قوائم الناخبين النهائية.
- اطار تنظيمي صارم و رقابة ذاتية حددت وسائل إعلام المطبوعة و المذاعة حيث ساهمت بفعالية في خلق نقاشات حوارية عامة وحيوية ، حيث كانت وسائل الاعلام العامة مجبرة قانونيا على تقديم تقارير متوازنة و محايدة ،في حين لا

تزال وسائل الاعلام الخاصة غير منظمة بهذا الصدد. تغطية الحملات في البث الاعلامي و الصحف ووسائل الاعلام الاخبارية عبر الانترنت كانت تجارية.

- الكوتا النسائية المعتمد في قانون الانتخابات الجديد بقي كما هو فإن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات وهي 10 بالمئة ، حيث بلغ مجموع النساء اللواتي تنافسن في هذه الانتخابات ما مجموعه 191 سيدة و اللاتي يمثلن 13.4 بالمئة من المجموع الكامل للمرشحين ، في الوقت الذي تمثل فيه المرأة نسبة 51.8 بالمئة من الناخبين المسجلين. تمثيل النساء في ادارة الانتخابات كان منخفض و خاصة في مناصب اتخاذ القرار.
- حلف المراقبين المحليين لعب دورا مهما في شفافية العملية الانتخابية و ما مجموعه 6990 مراقبا اعتمدوا في جميع ال 4069 مركزا للاقتراع في كل مكان في الدولة ليراقبوا عمليات الاقتراع و الفرز و تبويب النتائج.

النتائج الأولية

المعلومات الاساسية (الخلفية)

الانتخابات النيابية السابعة عشر لمجلس النواب التي عقدت في الثالث و العشرون من كانون الثاني لعام 2013 تمت ضمن اطار تشريعي جديد و بموجب نظام انتخابي مختلط ، فقانون الانتخاب المعتمد الجديد زاد عدد المقاعد لمجلس النواب الى (150) مقعد و أدخل الدائرة العامة من (27) مقعد ليجري انتخابها بالتمثيل النسبي من خلال القوائم المغلقة . و لأول مرة تم إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات لتقوم بالاشراف و ادارة جميع مراحل الانتخابات البرلمانية ، و بلغ العدد الكلي للمرشحين المتنافسين ما مجموعه (1,425) و التي منها 606 (105 من النساء) قد رشحوا للدوائر الانتخابية المحلية و 819 (86 من النساء) للقوائم العامة المنشورة على (61) قائمة عامة . هذه الانتخابات جرت على خلفية بعض القوى السياسية المقاطعة و الغير مشاركة في العملية الانتخابية ، (جبهة العمل الاسلامي ، الحزب الشيوعي ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني، فئات من الحراك الشعبي).

الاطار القانوني

الاطار القانوني بشكل عام يلتزم مع المعاهدات و الالتزامات الدولية و الاقليمية و المصادق عليها من قبل المملكة الاردنية الهاشمية لضمان سير العملية الانتخابية بصورة مرضية و مع ذلك ، فقد احتوت على فجوات جوهرية و نواقص من شأنها أن تقلل من المبادئ العالمية المقبولة مثل المساواة في الاصوات و عالمية الاقتراع . كما ان اعتماد و اقرار قانون الانتخاب الجديد من قبل مجلس الامة كان تمسكا يقينا بهذا القانون ، كما إن إنشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات يعني السعي نحو تطور هذا الجانب و مزيدا من الاصلاحات القانونية .

ان الاطار التشريعي الشامل قصر في بعض الاحكام الهامة المتعلقة في تعيين و تخطيط الدوائر الانتخابية بما فيها الكفاءة و المعايير ، و لغايات هذه الانتخابات فان تخطيط الدوائر الانتخابية السابقة تم اعادة تطبيقها دون مراجعة و بوجه يعكس الحراك الشعبي، لذا قوضت بشكل خطير نوعية من الاصوات بين الناخبين في المناطق الحضرية و الريفية.

ان عالمية الحق في التصويت تقلصت بسبب استبعاد بعض المجموعات الكبيرة مثل أفراد القوات المسلحة، المخابرات العامة، الأمن العام ، قوات الدرك و الامن العام أثناء تأديتهم لمهامهم الرسمية علاوة على ذلك ايضا فان حق التصويت لم يمتد للأشخاص الذين اعلنوا افلاسهم و المتخلفين عقليا و المجانين اضافة الى ذلك، لم يكن هناك احكام و نصوص تنظم مسألة التصويت و الاقتراع بالوكالة و التصويت في الخارج، و تصويت الموقوفين و المسجونين، و الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة ضد الالتزامات الدولية و بشكل يعارض مبادئ الاقتراع العالمية و يعارض مبدأ ان كل متهم بريء حتى تثبت ادانته مبدا (افتراض البراءة) . اجراءات المرشحين و الجدولة الزمنية محددة بوضوح في القانون و جنب الى جنب مع النهج العملي للهيئة المستقلة للانتخابات و التي تفسر الاحكام بطريقة شاملة و بناءة ، لتمكين الحصول على ترتيبات ناجحة و

فرص ملائمة للطامحين في التقدم و تصحيح المعلومات الناقصة . و ان وجود نقص في تفاصيل اجراءات الحملات الانتخابية أسفرت عن تطبيق غير متناسق لمراقبة و ادارة الهيئة المستقلة للانتخابات أثناء الحملة الانتخابية. الا أن مخالفات ضئيلة تلقتها اللجان الانتخابية و غالبا ما تم التعامل معها بمجرد تذكير بسيط حول قواعد الحملة و كان في الغالب يعقبها ازالة المواد الاعلامية من الحملة . و في بعض الحالات الاخرى تم احالة بعض القضايا مباشرة الى اللجنة المستقلة للانتخابات و التي تحول بدورها القضايا المهمة الى السلطات المختصة و الهيئات التنفيذية تحديدا ، الشرطة ، البلديات ، و بعض القضايا للمحاكم.

ادارة الانتخابات

الهيئة المستقلة للانتخابات و المنشأة حديثا، حققت جهود كبيرة الى حد الان لتحقيق مهامها على قدر كبير من الشفافية و النزاهة . و الترتيبات التقنية تحققت بفاعلية و ضمن المواعيد القانونية و التنفيذية و لكن عدم وجود تقويم انتخابي عام و موحد لم يسمح لاصحاب المصلحة بتقييم مراحل الترتيبات خطوة بخطوة . ان مواد الانتخابات كانت موزعة في الوقت المناسب على اللجان الانتخابية و ايضا في مراكز الاقتراع ، و لأول مرة كان هناك اوراق اقتراع مطبوعة تحتوي على اسماء المرشحين مع مراعاة قدر عالي من الامن و الحماية ، و تمت دعوة المراقبين المحليين و الدوليين لمراقبة طباعة اوراق الاقتراع مما اضاف مزيدا من الشفافية على الاجراءات.

الهيئة المستقلة للانتخابات كان عليها ان تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالثغرات و القصور و التناقضات في القانون الانتخابي ، و يبذل جهود للمتابعة السلسة و اكمال العملية الانتخابية اصدرت الهيئة المستقلة للانتخابات عدد كبير من التعليمات التنفيذية الخاصة بتنظيم و تترجم جوانب عديدة من العملية الانتخابية مثل توزيع المقاعد في الدائرة الانتخابية العامة (نقل نتائج الاقتراع الى تخصيص المقاعد المحجوزة و المقاعد المدرجة في النظام النسبي) عملية تجميع النتائج و مواجهة التحديات و الاعتراضات عند الفرز و توزيع المقاعد و الذي في منظم عادة في قانون الانتخاب . فبعض هذه التعليمات استحدثت بشكل متاخر في مسار العملية الانتخابية و بالتالي خلقت شعور من الشك تاركا القليل من الوقت لاستيعاب و تطبيق بعض الخطوات المهمة في سير العملية الانتخابية و اثاره القلق و عدم الثقة عند اصحاب العلاقة علاوة على المزيد من الخلافات الداخلية بين الاصلحيين و كبار المسؤولين و المتعلقة بالانتخابات السابقة التي اجريت تحت رعاية وزارة الداخلية ساهمت في تاخير سياسة اتخاذ القرار و مثل هذه الخلافات تتكرر في ادنى مستويات ادارة الانتخابات و تحديدا في الدوائر الانتخابية التي يكون فيها رئيس اللجنة الانتخابية مسؤول كبير سابق في وزارة الداخلية .

ان قانون الانتخابات لا يوجد به تفويض صريح للجنة المستقلة للانتخابات لتولي مسؤولية تثقيف الناخبين. ان إدخال نظام انتخابي مختلط و الذي يتطلب من الناخبين بالادلاء بصوتين، وإصدار بطاقات للناخبين، و المفهوم الجديد لبطاقات الاقتراع اقترحت لمنهجة برامج توعية الناخبين. لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات تنوع و تضارب أحيانا بأنشطة تثقيف الناخبين من قبل مختلف اصحاب العلاقة الانتخابية. في حالة عدم وجود خطة تثقيفية للناخبين فإن اللجنة المستقلة للانتخابات انتجت العديد من المطبوعات و اذاعت فقرات تلفزيونية و إذاعية، في حين ركزت منظمات المجتمع المدني على أنشطة التوعية على الصعيد المحلي، حيث ظلت كل هذه الجهود محدودة و مبعثرة.

وكان التحدي الأكبر للجنة المستقلة للانتخابات لعكس التصور العام السلبي لاصحاب العلاقة و المجتمع على سلامة العمليات الانتخابية السابقة. فمعظمهم كانوا راضين إلى حد كبير على أداء الهيئة و لاحظت جهودها لضمان الشفافية و النزاهة في العملية الانتخابية.

تسجيل الناخبين

قائمة الناخبين النهائية، وقد تم تجميعها على أساس عملية تسجيل الناخبين بطريقة جديدة منذ عام 1989، وتتضمن 2.272.182 من الناخبين (51.8 في المائة من النساء و 48.2 في المائة من الرجال). تم تسجيل 71 في المائة من الناخبين المؤهلين خلال هذه الممارسة. اكثر اصحاب العلاقة السياسية تحدا وتسائلوا عن دقة قائمة الناخبين النهائية إلى حد كبير بسبب كثافة استخدام التسجيل بالوكالة و كثير من هذه الحالات أجريت حتى من دون موافقة أو معرفة مواطن المؤهل. مجموعات المراقبين المحليين صرحوا مرارا برفضهم لكثافة التسجيل بالوكالة للناخبين. بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات اعتبرت ان الجهود التي تبذلها الهيئة المستقلة للانتخابات إيجابية وتسير في الاتجاه الصحيح، إلا أن اللجنة تفتقر الصلاحية على عملية تسجيل الناخبين كما انها لم تشارك في التوظيف والتدريب و الاشراف بشكل مباشرة لموظفي تسجيل الناخبين. إلى الجانب الإيجابي، تم إصدار لأول مرة بطاقات للناخبين ذات الاستخدام الواحد مع مزايا السلامة ذات الجودة العالية كإجراء وقائي إضافي لعدم تكرار التصويت المخالف لقانون الانتخابية.

اجواء الحملة الانتخابية

الحقوق الدستورية المتعلقة بحرية التجمع و و حرية التعبير و الحركة ممنوحة لكافة المرشحين خلال فترة الحملة الانتخابية و على العموم الحملة الانتخابية لم تكن ذات طابع تنافسي عالي بالرغم من العدد الكبير للمرشحين و القوائم العامة نظرا للانتماءات القبلية و التفاوت المصادر المالية بين المرشحين و غير المشاركين من بعض جهات المعارضة في العملية. وفي جميع انحاء البلاد كانت الحملة الانتخابية هادئة و متمركزة في المدن و ظاهرة بوضوح عبر الملصقات الجدارية اللافتات والتجمع في خيم الحملات الانتخابية . كما تم تنظيم عدد قليل من النقاشات الحوارية بين المرشحين و القوائم عن الانتخابات و برامجهم الاصلاحية و لم يلعب الاعلام الاجتماعي دور كبير في الحملة . عدم كثافة و موضوعية محتوى الرسائل عكس عدم الترابط مع الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في البلاد و كذلك وجود فجوة عمرية في الاجيال ما بين المرشحين و الناخبين و الذين معظم اعمارهم في العشرينات ، اما الاسبوع الثاني من الحملة الانتخابية فلقد تأثرت بظروف مناخية قاسية .و خلال فترة الحملة شهدت العملية الانتخابية عدد من الاحتجاجات المتكررة في كل يوم جمعة و التي تنادي بالاصلاح و مقاطعة الانتخابات .

عدد من الحالات تم استخدام المال السياسي فيها ، ومحاولات شراء الأصوات والتزوير في فترة الحملة الانتخابية. وقد تم اعتقال المشتبه بهم والتحقيق معهم بما في ذلك المرشحين بموجب أمر من المدعي العام في عمان والمفرق والبلقاء ومادبا الذين يشتبه تورطهم بصورة غير قانونية في تزوير بطاقات الناخبين أو حجبها، وتقديم المال للناخبين و "التبرعات" للأندية والجمعيات. وتم الإفراج عنهم بكفالة في حين ان قرارات المحاكم لا تزال معلقة. حلف المراقبين المحليين اتهم الهيئة المستقلة للانتخابات بعدم اتخاذ إجراءات فورية أو حتى الحالات المبلغ عنها واحالتهم للمحاكم. حوادث متفرقة قليلة ابلغ عنها بما في ذلك حرق السيارات والخيام و هجوم على المرشحين في اربد، والمفرق، والزرقاء و هذه الحوادث لا تزال قيد التحقيق. و قانون الأحزاب السياسية الجديد يفتقر إلى تجديد نفقات الحملة الانتخابية مما ادى الى فرص غير متساوية بين مختلف المرشحين وان المرأة هي الأكثر تضررا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار بعض البلديات لطلب وديعة مستردة الإلزامي تصل حتى 4000 دينار لإزالة مواد الحملة بعد الانتخابات لم يخدم المرشحين و القوائم العامة و ذلك بسبب الموارد المالية المحدودة.

وسائل الإعلام

اطار تنظيمي صارم و رقابة ذاتية حددت وسائل إعلام المطبوعة و المذاعة حيث ساهمت بفعالية في خلق نقاشات حوارية عامة وحيوية ، حيث كانت وسائل الاعلام العامة مجبرة قانونيا على تقديم تقارير متوازنة و محايدة ،في حين لا تزال وسائل الاعلام الخاصة غير منظمة بهذا الصدد . و ركزت الإذاعة العامة في التلفزيون الاردني الى جانب تقاريرها عن جلالة الملك و الحكومة و بشكل كبير ايضا على الهيئة المستقلة للانتخابات كما عرض التلفزيون الاردني للمتنافسين دقيقة مجانية واحدة على الهواء مباشرة سعيا منهم في مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات مستنيرة الا أنه تم استغلال هذا الامر فقط

من قبل عدد محدد من المرشحين في الدوائر المحلية و القوائم العامة . و في كثير من الاحيان كانت تغطية الحملة من قبل الاعلام الخاص غير متوازنة ، حيث أن أربعة من هذه المحطات و هي قناة نورمينا ، و قناة جوسات ، ، قناة الأردنية ، و قناة الحقيقة الدولية ، هي ملك لبعض رؤساء القوائم العامة أو المرشحين و عليه يتم منحهم وقت اضافي على الهواء .

اما البث الاعلامي ووسائل الاعلام الاخبارية عبر الانترنت ما عدا بعض القنوات مثل قناة رؤيا و راديو البلد فغلب على تغطيتها للحملة الانتخابية طابع تجاري الى حد كبير ، فالحملات المدفوعة من قبل المرشحين و القوائم العامة و المصرح به من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات دون تحديد للسقف المالي قد تجاوز حدود تغطية الحملات في العديد من وسائل الاعلام علاوة على ذلك فإن الكثير من وسائل الاعلام لم تستطع التفريق بوضوح بين محتوى التحرير المستقل و بين تغطية الحملة المدفوعة، بما فيها اجراء مقابلات و برامج حوارية تستضيف المرشحين ، مما أدى الى تضليل المواطنين و اثاره المخاوف و القلق لديهم حول المبادئ المهنية للاعلاميين ، و بالرغم من تضافر جهود بعض اجهزة الاعلام الا أن القليل من النقاشات الحوارية الانتخابية كانت منظمة ، كما واجهت وسائل الاعلام صعوبة في ايجاد مرشحين يرغبون المشاركة مع ان الاعلانات المدفوعة لوحظت على نطاق واسع من وسائل الاعلام المطبوعة فان معظم الصحف ركزت على العملية الانتخابية و حتى ان بعضها خصص قسما خاصا للانتخابات ، كما ان صحيفة الغد الخاصة عرضت للقوائم العامة قسما مخصصا لادراج برامجهم ، ومن الجدير بالذكر بأن صحيفة الرأي الحكومية منحت مساحة كبيرة للهيئة المستقلة للانتخابات ،بالاضافة الى ان وسائل الاعلام على الانترنت اضافت الحيوية على الساحة الاعلامية و الذي كانت تحظى بمستوى اعلى من الحرية التنظيمية، ففي ال 16 من ايلول من عام 2012 اعتمدت التعديلات التي ادخلت على قانون الصحافة و المطبوعات لتنظيم هذا الاعلام و تهدد هذه الحرية الا انه لم يطبق بعد و ليس له أي تأثير ملحوظ على تغطية الحملة عبر الاعلام الالكتروني . كما ان العديد من المحاورين أبلغوا بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بأن بعض المواقع الالكترونية الاخبارية تقوم بابتزاز المرشحين لاجبارهم على الاعلان و الدعاية عبر مواقعهم الالكترونية .

مشاركة المرأة

وفقا لقانون الانتخابات الجديد فإن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات بقيت على حالها و هي 10 بالمئة ، حيث بلغ مجموع النساء اللواتي تنافسن في هذه الانتخابات ما مجموعه 191 سيدة و اللاتي يمثلن 13.4 بالمئة من المجموع الكامل للمرشحين ، في الوقت الذي تمثل فيه المرأة نسبة 51.8 بالمئة من الناخبين المسجلين ، و من بين ال (61) قائمة عامة... هناك قائمتين فقط تم ترأسهما من قبل مرشحات من النساء ، و في القوائم الاخرى فإن المرشحات من النساء تم ادراجهم عادة في المركز الخامس او ادناه و بالتالي كانت لديهم فرص أقل في أن يتم انتخابهن .لم يسمح للمرأة في العشرات البدوية بالمشاركة في الانتخابات الداخلية ، فالمقاعد الثلاثة الاضافية في نظام الكوتا في البادية ليس بالضرورة ان يتم تمثيلها من قبل المرأة فما زالت المرأة مثبطة العزيمة من الدخول في الامور السياسية وذلك عائد مبدئيا لاسباب ثقافية ، بالاضافة الى ذلك فإن حقيقة المجتمع الاردني و حسبما هو منصوص عليه في التعديل الجديد في المادة (6) من الدستور و هو يعتمد على الاسرة و القيم و المبادئ المحلية و التي تعد المرأة الركيزة الأساسية لها . مما يخلق حاجزا اضافيا على تأكيد فاعلية المرأة في الحياة و على الساحة السياسية . و نسبة تمثيل المرأة في ادارة الانتخابات كانت 10 بالمئة في لجان المناطق الانتخابية لكن هذه النسبة ارتفعت الى 51.2 بالمئة في لجان الفرز و الاقتراع ، و هذا يؤكد النزعة بأن المرأة غالبا ما يتم توظيفها بوظائف ذات مستوى اقل و نادرا ما تتولى مناصب قيادية .

مشاركة الأقليات و المجموعات الاخرى

الشيشان و الشركس و المسيحيين و كذلك القبائل البدوية تستفيد من الكوتا لضمان المقاعد البرلمانية الممنوحة نتيجة لما هو منصوص عليه في المادة (8) من قانون الانتخاب ، فقد تم تخصيص ثلاث مقاعد للشيشان و الشركس ، و تسعة مقاعد للمسيحيين ، تسع مقاعد لأكبر ثلاث عشائر بدوية في الشمال و الوسط و الجنوب .أما الاردنيين والذين هم من اصول فلسطينية ، رغم انهم يمثلون نسبة عالية من المجتمع الاردني الا ان دورهم في الحياة السياسية يعتبر تمثيلا ناقصا .

المراقبين المحليين

حوالي (250) منظمة من منظمات المجتمع المدني انضمت للعملية الانتخابية من خلال تشكيلها لثلاث ائتلافات و تحالفات من مراقبين محليين و هي بالتحديد كل من ، الحلف المدني لمراقبة الانتخابات الاردنية النيابية ، حلف النزهة لمراقبة الانتخابات و الحلف الوطني، كما ان منظمات المجتمع المدني نفذت جهودا كبيرة في مجال توعية و تثقيف الناخبين من خلال نشر مواد اعلامية و اجراء حلقات نقاشية ، و تنظيم النشاطات التوعوية للناخبين ، كما نشر حلف المراقبين المحليين نحو (522) مراقب على المدى البعيد لتقييم كل مراحل العملية الانتخابية بما فيها تسجيل الناخبين، ترشيح المرشحين و حملات الدعاية . و في يوم الانتخابات قاموا بنشر (6,990) مراقب على حوالي (4,069) مراكز اقتراع في انحاء المملكة لمراقبة الاقتراع و الفرز و جدولة النتائج .

الشكاوى (الاعتراضات) و الاستئنافات

اجراءات الشكاوى لتسجيل الناخبين معرفة نسا في قانون الانتخابات و التعليمات التنفيذية حيث تلقت الهيئة المستقلة للانتخابات (25,265) اعتراض على قائمة الناخبين المؤقتة ، (7,437) منها حولت الى المحكمة الابتدائية حيث تم قبول (6208) شكوى ، في حين أن الشكاوى على مرشحي الدائرة المحلية و القوائم العامة كانت أقل عددا و احدثت تغييرات طفيفة على القائمة البرلمانية التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخابات . و لأول مرة تملك محكمة الاستئناف السلطة في البت في شكاوى الترشيح و استطاعت التعامل مع قضايا قليلة خلال الاطار الزمني المحدد ، و في الواقع ان قرارات محكمة الاستئناف تكون نهائية قد تقضي بحرمان المرشحين و الناخبين من فرصة ثانية من مراجعة قرار الهيئة المستقلة للانتخابات ، و مازالت اجراءات الشكاوى و الاعتراضات خلال عملية الفرز و الاقتراع تفتقر الى التنظيم المطلوب ، حيث ان انشاء امكانية الشكاوى فقط للمرشحين و ممثلهم للاعتراض على عملية تنفيذ اجراءات الاقتراع و الفرز دون اطار زمني .

الاقتراع و الفرز

كان يوم الاقتراع هادئا و سلميا بالرغم من بعض حالات العنف المحلية المتقطعة. و مراكز الاقتراع المراقبة افتتحت في وقتها المحدد او في غضون ساعة و يرجع ذلك اساسا لمواطن الخلل الفنية و التحضيرات البيئية من قبل العاملين في مراكز الاقتراع و جميع المواد المهمة للانتخاب كانت متاحة و التصويت تم في نحو منظم و فعال في مراكز الاقتراع المراقبة و اجراءات الاقتراع في المراكز المراقبة كانت متبعة بشكل كبير مع بعض المخالفات و التي لم يكن لها اي تأثير على نزاهة العملية بشكل اجمالي.

ان سرية التصويت في عدد من مراكز الاقتراع المراقبة لم تكن محمية بشكل كاف و السبب الاساسي يعود الى عدم وضع مراكز اقتراع كافية و ممارسة التصويت المفتوح و كذلك بسبب اهمال الناخبين. اما العاملين في الاقتراع فلقد تصرفوا باحتراف و نزاهة. اما عن مخالفات انظمة الحملات الدعائية فان هناك أنشطة حملات و مواد دعائية واسعة الانتشار حول مراكز الاقتراع لوحظت من قبل مراقبي الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات و قد تم تمديد وقت الاقتراع لساعة اضافية من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات بسبب صفوف الناخبين الطويلة في جميع انحاء البلاد. و في تمام الساعة الثامنة و خمسة عشر دقيقة اعلن رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات عن حضور ٥٦.٧ بالمئة من الناخبين.

و اجري الفرز بأسلوب فعال في مراكز الاقتراع المراقبة و بحضور المرشحين و ممثلوا القوائم العامة و وكلاء و الذين اسهموا بشمولية نزاهة العملية. و قد قيمت عملية الفرز من جيد الى جيد جدا في مراكز الاقتراع المراقبة حيث ان عملية الفرز كانت محترمة بشكل كبير و نسخة من النتائج الرسمية عرضت في اغلب مراكز الاقتراع المراقبة. اما عن تبويب النتائج في لجان الدوائر الانتخابية فانه قيم ايجابيا من قبل مراقبي بعثة الاتحاد الاوربي لمراقبة الانتخابات في مراكز تبويب النتائج المراقبة.

اندلاع اشتباكات خطيرة و لكنها محلية ابلغ عنها في عجلون، معان، الكرك، المفرق، الطفيلة، جرش و البلقاء بين المرشحين و بين مجموعات من الشبان في ردود افعال لممارسات مزعومة و نتائج متوقعة . اما في الكرك و عجلون فقد قامت قوات الشرطة بالتدخل باستعمال الغاز المسيل للدموع و في معان بعد اعلان النتائج قام مساندوا مرشح محلي خاسر بالهجوم على مراكز الاقتراع و مبنى عام و زعم ان شخصا لقي حتفه. اما في البلقاء في الدائرة الاولى فقد ابلغ عن تغييرات في بروتوكولات النتائج في ثلاث مراكز اقتراع مراقبة.

بعد تلقي دعوة من الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الاردنية الهاشمية تواجدا بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات على اراضي المملكة منذ 13 كانون الاول 2012 ، و يقود البعثة رئيس المراقبين السيد دافيد مارتين ، عضو البرلمان الأوروبي (المملكة المتحدة) ، و بالمجمل ، نشرت بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات (80) مراقب من 27 دولة أعضاء في الاتحاد الاوروبي ، منها النرويج و سويسرا في جميع أنحاء البلاد لتقييم كامل العملية الانتخابية وفقا للتعهدات الدولية و الاقليمية للانتخابات و كذلك وفقا لقوانين المملكة الاردنية الهاشمية .

و انضم للبعثة و فد من أعضاء البرلمان الاوروبي برئاسة السيد كريستيان دان بريدا حيث صادق بالكامل على هذا البيان ، كما ان بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات مستقلة في نتائجها و استنتاجاتها وفقا لاعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات المصادق عليها في الولايات المتحدة الامريكية في تشرين الاول من عام 2005. و في يوم الانتخاب ، قام المراقبين بزيارة أكثر من (355) مراكز اقتراع في (45) دائرة انتخابية في المملكة الاردنية الهاشمية ، لمراقبة التصويت و الفرز. و ستبقى بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات في البلاد لمراقبة تطورات مركز الانتخاب و تويب النتائج و سيتم نشر التقرير النهائي متضمنا التوصيات التفصيلية خلال شهرين من الاجراءات الانتخابية ، و تعبر بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات عن شكرها و تقديرها للهيئة المستقلة للانتخابات و سائر السلطات الاردنية الاخرى، و الاحزاب السياسية و المجتمع المدني و كذلك للشعب الاردني لحضورهم و تعاونهم أثناء المراقبة ، كم تقدم بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات بالشكر لوفد الاتحاد الاوروبي في المملكة الاردنية الهاشمية و الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي و المبعوثين الدبلوماسيين المتواجدين في الاردن لدعمهم .

نسخة الكترونية من البيان الاولي متاح على موقع البعثة الالكتروني www.eueom.eu/jordan2013/

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال :

ايبرهارد لو ، الاتحاد الاوروبي ، بعثة مراقبة الانتخابات ، ملحق صحفي هاتف 00962798674537

البريد الالكتروني: Eberhard.laue@eueomjordan.eu

بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات

فندق كراون بلازا، الطابق 8،

صندوق بريد 950555، عمان 11195 الاردن

الموقع الالكتروني: www.eueom.eu/jordan2013/

صفحة الفيس بوك: 'EUEOM.Jordan.2013'

Twitter: @eueomjo

هاتف : +962 (0) 65504425

فاكس: +962 (0) 65504435